أنباء مصرية

لا تسريح لموظفين بعد الانتقال إلى العاصمة الإدارية.. ولا صحة لرفع الدعم عن الخبز استجابة لشروط صندوق النقد الدولي

الحكومة تنفي الشائعات: «خليها تصدّي» لم توفر 12 مليار دولار للدولة

■ مميش: مفاوضات نهائية في موسكو بشأن تنفيذ المرحلة الأولى لـ «المنطقة الروسية» في 17 الجاري

القاهرة ـ هالة عمران ـ ناهد إمام

واصل المركز الإعلامي لمجلس الوزراء نفي الشائعات في تقريره الدوري، حيث كشف امس عن رصد 10 شائعات انتشرت في 7 أيام وقام بنفيها، البداية كانت نفيه ما تردد بشأن إعلان البنك المركزي المصري عن توفير حملة «خليها تصدي» 12 مليار دولار لخزانة الدولة خلال 30 يوما.

وذكر المركز أنه قام بالتواصل مع البنك المركزي، والذي نفى تلك الأنباء تماما، مؤكدا أنه لا صحة على الإطلاق بإعلانه عن توفير حملة «خليها تصدي» 12 مليار دولار لخزانة الدولة، وأن البنك لم يصدر عنه مثل تلك البيانات والأخبار المغلوطة، مشددا على أن كل ما يتردد في هذا الشأن مجرد شائعات لا أساس لها من الصحة تستهدف التأثير سلبا على الاقتصاد الوطني.

كما نفى المركز ما تداول بشأن نية الحكومة لتسريح عدد كبير من العمالة المؤقتة بالدولة ترشيدا للنفقات.

وأوضح أنه قام بالتواصل مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والذي نفى تلك الأنباء بشكل قاطع.

وأكد الجهاز أنه لا صحة على الإطلاق لتسريح الحكومة أي من العمالة المؤقتة بالجهاز الإداري للدولة، وأنه جار حاليا تثبيت جميع العاملين المؤقتين سواء من تم التعاقد معهم قبل أو بعد قانون حظر التعاقد رقم 19 لسنة 2012، والذي ألغي كليا بقانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015، مشددا على أن كل ما يثار حول هذا الشأن مجرد شائعات تستهدف إثارة غضب هذه الفئة من العاملين بالدولة.

هذا، وأكد المركز أنه لا صحة بشأن ما تردد عن رفع الحكومة الدعم عن الخبز مقابل الحصول على الشريحة الخامسة من صندوق النقد الدولي. وأوضح أنه بالتواصل مع وزارة التموين والتجارة الداخلية، نفت صحة تلك الأنباء تماما، مؤكدة أنه لا صحة لإجراء أي زيادة في سعر رغيف الخبز المدعوم، وأن الوزارة ملتزمة بصرف رغيف الخبز للمواطنين على بطاقات الدعم بخمسة قروش دون أي زيادة، مشددة على أن منظومة الخبز أصبحت حقا أصيلا من حقوق المواطن وأن كل ما يثار في هذا الشأن شائعات تستهدف إثارة غضب المواطنين خاصة مستحقي الدعم منهم.

الى ذلك، تستعد الهيئة الاقتصادية لقناة السويس، لإجراء مفاوضات نهائية مع الجانب الروسي، بشأن المنطقة الصناعية الروسية في شرق بورسعيد حول توقيع العقود النهائية لتنفيذ المرحلة الأولى من المنطقة.

تجرى المفاوضات في روسيا، من خلال وفد رفيع المستوى برئاسة الفريق مهاب مميش رئيس هيئتي قناة السويس والاقتصادية لقناة السويس، وذلك خلال الفترة من 17 ــ إلى 26 الجاري.

التفاصيل كاملة على موقع الأنباء الالكتروني
www.alanba.com.kw

شكري يبحث إقامة منطقة حرة لوجيستية مصرية في جيبوتي

خديجة حمودة

بحث سامح شكري وزير الخارجية مع محمود علي يوسف وزير خارجية جيبوتي امس مشروع إقامة منطقة حرة لوجيستية مصرية في جيبوتي، والتي تهدف إلى إنعاش اقتصاديات دول منطقة القرن الأفريقي، وجذب الاستثمارات المصرية لجيبوتي، فضلا عن زيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المستشار أحمد حافظ بأن اللقاء، الذي عقد على هامش مشاركة الوزير في الاجتماعات التمهيدية للقمة الأفريقية المنعقدة بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا الإقليمية محل الاهتمام المشترك. وأشار المتحدث باسم الخارجية إلى أن الوزير شكري استهل اللقاء بالترحيب بالطفرة الإيجابية التي تشهدها العلاقات بين البلدين، مؤكدا على التطلع لتعزيزها مستقبلا في شتى المجالات.

التفاصيل كاملة على موقع الأنباء الالكتروني
www.alanba.com.kw

تحليل إخباري

سد النهضة والأمن المائي العربي في خطر

أحمد سليمان

تعتبر القارة الافريقية من أهم الدوائر للسياسة الخارجية المصرية، وهي ذات أهمية كبرى للأمن القومي للدولة، ومن ثم كان من الأهمية بعد الثورات أن يعاد تفعيل العلاقات ـ خاصة بعد التراجع الذي أصاب هذا الدور منذ عدة عقود متتالية ـ في ظل المتغيرات المعاصرة التي تشهدها مصر ومنطقتنا العربية في شتي المجالات، وتأخذ العلاقات أشكالا كثيرة منها ما هو مرتبط بالواقع الجغرافي ومنها ما هو مرتبط بالتحديات المشتركة خاصة والمتعلقة بالإنشاءات على نهر النيل ـ شريان الحياة للمصريين، فمؤخرا أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، إن التأخير في تشييد سد النهضة قد أفرز زيادة في تكلفة بنائه بنسبة 60٪، الأمر الذي رآه الخبراء في المياه في مصر أن اثيوبيا ماضية في بناء سد النهضة، ولا توجد أي نية للتوقف، وأن معاناة الجانب الإثيوبي من بعض المشكلات المالية والفنية لا تشكل عائقا أمامهم. كما أن هناك فرضية لدى الخبراء تشير إلى أن التغير السياسي الذي فرضته أزمة السد منذ العام 2011 وحتى الآن سيطال توجهات السياسة الخارجية لمصر خاصة وترأسها الاتحاد الافريقي 2019 بما يقود لمرحلة من الشراكات الجديدة التي ستخدم مصالح مصر المائية، خاصة أن أحدث التقارير تحذر من أن مصر يمكن أن تفقد 51٪ من أراضيها الزراعية إذا تم ملء خزان السد خلال ثلاث سنوات وتؤكد بعض الدراسات أن كل مليار متر مكعب من المياه فاقد يؤدي لخسارة 200 ألف فدان من الأراضي الزراعية مما قد يؤثر على حياة مليون مواطن. لعل من يتابع تطورات الأزمة منذ مارس من العام 2015 والتوقيع الثلاثي بين مصر والسودان وإثيوبيا على وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة الذي ساهم في تنقية كثير من أجواء بين الدول سيجد أن الإدارة المصرية استطاعت من خلاله التوصل آنذاك لحل أي خلافات، والواقع يشير وقتها إلى أن التوقيع على هذا الاتفاق شكل مخرجا مهما من تلك الحالة أو العقدة التي كانت ستدخل مصر والمنطقة في خلاف متصاعد. ورغم اعتبار تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي الأخيرة التي اعتبرها المتخصصين في مصر إيجابية على اعتبار أن التأخر يخدم أطراف الأزمة الثلاثة وتفادي إدارة وتشغيل السد من الجانب الإثيوبي بشكل منفرد، وأن إطالة وقت بنائه يساعد في المفاوضات ـ المتوقفة حاليا ـ ورغم التغير في المواقف للدول الثلاث بعد زيارات الرؤساء المتبادلة خاصة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد للقاهرة، إلا أن الأمن المائي لمصر والدولة العربية في خطر بفعل ندرة الموارد المائية العربية بالتزامن مع تصاعد الاحتياجات المائية لتلبية مطالب خطط التنمية فيعتبر نصيب الفرد العربي من المياه أدنى نصيب للفرد في العالم، حيث تراجع إلى نحو 800 متر مكعب سنويا في الفترة الحالية ومن المنتظر أن يصل إلى نحو 650 مترا مكعبا سنويا عام 2025.

أنباء لبنانية

عون: غطى كل المواضيع الأساسية.. ووزراء «القوات» تحفظوا على بند «المقاومة»

حكومة لبنان تُقر «بيانها» بعد تعديلات «لغوية».. والموعد في البرلمان

بيروت ـ عمر حبنجر

اختصرت الحكومة اللبنانية الطريق الى بيانها الوزاري باستنساخ سابقة على المستوى السياسي، مع اضافة العناوين الاقتصادية والمالية المستجدة، انسجاما مع الاصلاحات المطلوبة دوليا، خصوصا من مؤتمر «سيدر» الباريسي الواعد بالهبات وبالقروض الميسرة.

وهكذا امكن انجاز البيان الوزاري لحكومة دام تأليفها تسعة اشهر في غضون ثلاث جلسات.

وظهر امس، اجتمع مجلس الوزراء الجديد في ثاني جلسة له منذ التأليف في بعبدا، وأقر البيان على امل طرحه للمناقشة في مجلس النواب الثلاثاء والأربعاء المقبلين، للحصول على ثقة البرلمان.

وأعلن وزير الاعلام جمال الجراح اعتماد البيان الوزاري. وقال خلال تلاوة مقررات جلسة الحكومة المخصصة لإقرار البيان الوزاري أمس «عقد مجلس الوزراء جلسته برئاسة الرئيس ميشال عون وحضور رئيس الحكومة سعد الحريري والوزراء الذين غاب منهم منصور بطيش وحسن مراد وخصصت الجلسة لدرس البيان الوزراي».

وأشار إلى أن «الرئيس عون نوه بإنجاز البيان لافتا الى وجود 17 نقطة فيه، وأمل أن يصار لانجاز هذه الافكار لأنها ضرورية وتتصل بحاجات الشعب، للتركيز على درس جدول الاعمال واقرار المداخلات السياسية والجدال، علما أن للنقاش السياسي ساحات أخرى مثل مجلس النواب».

ونقل عن الحريري كذلك قوله «ان الاسراع في انجاز البيان الوزاري كان لافتا خلال 3 ايام، ودعا الى مزيد من التضامن الحكومي وعدم التلهي بالجدل السياسي، واللبنانيون ينتظرون منا الكثير، وينتظرون الانجاز في بعض المواضيع الحياتية المهمة»، موضحا أن «معظم التعديلات لغوية لايضاح البند أو الموضوع، ولا شيء في الجوهر، تمت اضافة فقرة متعلقة بالإرث الثقافي، إذ حصلت فقط تعديلات لفظية ولغوية».

وكان الرئيس ميشال عون افتتح الجلسة بالقول ان البيان الوزاري غطى كل المواضيع الاساسية التي نأمل انجازها دون اضاعة للوقت.

رئيس الحكومة سعد الحريري ونظيره الإيطالي جيوزيبي كونتي خلال جولة في أرجاء السراي ليطلا من شرفتها على معالم وسط بيروت(محمود الطويل)

ثم تحدث رئيس الحكومة سعد الحريري والوزراء، وتمحور النقاش حول الفقرة المتعلقة بسلاح حزب الله والنأي بالنفس، التي اثارها وزيرا القوات اللبنانية غسان حاصباني ومي شدياق.

وتضمن بيان حكومة «الى العمل»، تنفيذ توصيات مؤتمر «سيدر» الذي تقدر قيمته بـ 17 مليار دولار على مدى 8 سنوات، حيث تستثمر في مشاريع النقل والكهرباء ومياه الشرب والري والصرف الصحي والنفايات الصلبة والتعليم والصحة والمناطق الصناعية والاتصالات، الى جانب تقليص الدين العام بمقياس الناتج المحلي، وزيادة حجم الاقتصاد وخفض النفقات الاستهلاكية في الموازنة العامة بحدود 20٪ عن موازنة 2018، وتجميد التوظيف والتطويع خلال 2019 على ان يكون التوظيف الحكومي خلال السنوات الاربعة المقبلة مساويا لنصف عدد المتقاعدين السنوي مع شرط خفض العجز، ورفع تعرفة الكهرباء وتحرير قطاع الاتصالات وتوحيد الصناديق الضامنة في القطاع العام خلال 3 سنوات، واعادة النظر بالنظام التقاعدي في هذا القطاع، واعتماد تقرير «ماكنزي» واقرار قانون بالعفو العام.

بالنسبة للبنود السياسية، افلت البيان من الالتزام بسلاح المقاومة والعلاقة مع النظام السوري، انما جرى اعتماد الصيغة المتداولة حول المقاومة منذ 2005.

التوافق السياسي سيد الموقف في لبنان، فوزيرا حزب الله وامل في لجنة صياغة البيان الوزاري لم يعترضا على اصلاحات مؤتمر «سيدر» ولم يعرقلا ذكر خطة «ماكنزي» الاقتصادية في البيان، بينما ذكر «المقاومة» العلاقة مع سوَرية لم يؤخر صدور البيان، باستثناء تحفظ وزيرة القوات اللبنانية مي شدياق التي طالبت ان تكون مقاومة اللبنانيين للاحتلال من ضمن مؤسسات الدولة الشرعية، لكن اللجنة لم تأخذ بهذا النص (ضمن مؤسسات الدولة الشرعية).

الوزيرة شدياق تحدثت عن تحفظات القوات اللبنانية، وقالت: اعترضنا بشدة على عدم اضافة عبارة «اعادة القرار الاستراتيجي كاملا»، العسكري منه والأمني، للدولة اللبنانية، ونصمم على اضافة عبارة «من ضمن مؤسسات الدولة الشرعية».

وانتقدت شدياق طروحات وزير الخارجية جبران باسيل الداعية الى عودة سورية الى الجامعة العربية، ومن العودة لمجلس الوزراء، وأيدها في هذا الرئيس سعد الحريري الذي عندما طرحت عليه احتمالية زيارة دمشق قال: كيف ازور بلدا يعتبرني ارهابيا؟ في اشارة الى المذكرات القضائية السورية التي صنفت العديد من الزعماء اللبنانيين ارهابيين وبينهم سعد الحريري ووليد جنبلاط.

أما وزير المال علي حسن خليل (امل) اعتبر البيان الوزاري متقدما وعكس بالشق السياسي تفاهما من دون اشكالات، وقال ان ملف الكهرباء وحده يمكن ان يوفر من 30 الى 33٪ من عجز الموازنة.

رئيس حكومة إيطاليا حاضر لطرح «الحدود النفطية» للبنان مع ماكرون

بيروت ـ داود رمال

أبلغ الرئيس ميشال عون المنسق المقيم للانشطة العملاتية التنموية للامم المتحدة في لبنان فيليب لازاريتي بأن على الامم المتحدة ان تلعب دورا بعيدا عن تأثير القوى الكبرى. الرئيس عون استقبل ايضا رئيس وزراء ايطاليا جوزيبي كونتي الذي اكد له مواصلة ايطاليا دعمها للامن والاستقرار في جنوب لبنان، وانها مستعدة لأي دور يطلب منها لتعزيز الحوار الوطني في لبنان.

وكان كونتي استهل زيارته بيروت بلقاء الرئيس سعد الحريري الذي شكر ايطاليا على ما قدمته للبنان وللجيش اللبناني واستضافة إيطاليا مؤتمرين «روما 1» و«روما 2» لتعزيز قدرات الجيش ومساندة الاجهزة الامنية. وفي عين التينة طرح الرئيس بري مع رئيس الحكومة الايطالية التعديات الاسرائيلية على حدود لبنان المائية ونقل بري عن كونتي استعداد بلاده لمؤازرة لبنان، وانه بدوره سيطرح الموضوع مع الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون عند زيارته الى فرنسا.

ماذا عن وزراء الروم الكاثوليك في الحكومة؟

بيروت ـ ناصر زيدان

يقول سياسي مخضرم ينتمي إلى طائفة الروم الملكيين الكاثوليك او «طائفة الأغنياء» كما يقال عنها ان ظلما سياسيا لحق بالطائفة في تشكيل الحكومة اللبنانية الأخيرة، بحيث تمثلت الطائفة بثلاثة وزراء ينتمون الى تيار سياسي واحد، وهم من خارج النادي التقليدي والمعاصر لأركان الطائفة، لكون الثلاثة لم يتعرف عليهم الوسط السياسي منذ زمن بعيد، كما أن اثنين منهم ينتميان الى عائلة واحدة من البقاع وهما الوزيران سليم وفادي جريصاتي، والوزير الثالث غسان عطاالله من بلدة بطمة في الشوف الأعلى، ترشح في الانتخابات النيابية الأخيرة ولم يحالفه الحظ.

ويقول السياسي ـ الذي طلب عدم ذكر اسمه: منذ أن تم تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة في مايو الماضي، طالب التيار الوطني الحر بعدم احتكار تمثيل طائفة بكامل وزرائها من قبل حزب او تيار واحد، وقد فهم الجميع أن هذا الشعار يهدف الى عدم تمكين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط من الحصول على الوزراء الدروز الثلاثة بكاملهم، لأن جنبلاط حصل على 7 من 8 نواب يمثلون طائفة المسلمين الموحدين الدروز وفق القانون، علما ان المقعد الثامن تركه شاغرا ولم يرشح عليه أحدا. ولأن جنبلاط كان مع الاسراع بتشكيل الحكومة لمواجهة المؤشرات الاقتصادية والمالية المخيفة التي برزت في الصيف الماضي، قام بالتنازل عن المقعد الوزاري الثالث، وأعطى الحرية لرئيس الجمهورية بتسميته، على أن يكون من حصة الرئيس، وغير منتم الى أي من الأحزاب.

والروم الملكيون الكاثوليك يتساوون مع الدروز في عدد مقاعد النواب وفي عدد مقاعد الوزراء.

ويتساءل السياسي المذكور آنفا: لماذا ممنوع على الوزراء الدروز أن يكونوا من جهة سياسية واحدة، علما ان نوابهم ينتمون الى خط سياسي واحد تقريبا؟ بينما هذا المعيار لا يطبق على الوزراء الروم الملكيين الكاثوليك الذين ينتمون الى تيار سياسي واحد، علما أن النواب الكاثوليك موزعون على عدد من الأحزاب وليسوا جميعهم من حصة هذا التيار!

ويتابع: الوزراء الروم الكاثوليك الثلاثة يبدون كأنهم «صقور» مواجهة في سياق المسيرة الحكومية، ولم يتم اختيارهم بطريقة عادية، بل ان لكل منهم خصوصية واضحة من حيث المهام الملقاة على عاتقه. فوزير شؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي، هو القاضي السابق الوحيد الذي كان ضد قيام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وطعن في مشروعية إجراءاتها، وقريبه وزير البيئة فادي جريصاتي فاجأ الوسط السياسي، حيث بسببه توقف تشكيل الحكومة أكثر من شهر، لأن التيار الوطني الحر قرر الحصول على وزارة البيئة وإسنادها اليه دون غيره. اما الوزير الثالث غسان عطاالله الذي تولى حقيبة المهجرين، فالمتابعون لتفاصيل السياسة «الجبلية» يعرفون تماما معنى توزيره، وكيف جهد التيار الوطني الحر لإنجاحه في الانتخابات النيابية، ولم يتمكن من ذلك.

يرى السياسي المخضرم ذاته أنه «تم اعتماد سياسة الصيف والشتاء تحت سقف واحد في تشكيل الحكومة، لناحية اعتماد ازدواجية المعايير في التعامل مع القوى السياسية التي فازت في الانتخابات». ويتساءل على سبيل المثال: هل كان «الشركاء بالتشكيل» سيوافقون على توزير خاسر في الانتخابات النيابية لو كان ينتمي الى تيار آخر؟